Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

المجاز في لغة العرب

(قضية خيالية ذهنية)

ألقاه

أحمد بن محمد بن الصادق النجار

Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

ⓒ احمد بن محمد النجار ، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار ، احمد بن محمد
المجاز في لغة العرب (قضية خيالية ذهنية). / احمد بن محمد النجار .-
المدينة المنورة ، ١٤٣٥هـ

..ص ؛ ..سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٧٣٥-٩

١- المجاز (بلاغة عربية) أ.العنوان
ديوي ٤١٤,٣ ١٤٣٥/٣٣٠٦

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣٣٠٦
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠١-٤٧٣٥-٩

(ملاحظة): لا يتم طباعة الجزء الأسفل مع بطاقة الفهرسة

تأمل مكتبة الملك فهد الوطنية تطبيق ما ورد في نظام الإيداع بشكل معياري موحد ، و من هنا يتطلب تصوير الجزء الاعلى بالأبعاد المقننة نفسها خلف صفحة العنوان الداخلية للكتاب ، كما يجب طباعة الرقم الدولي المعياري ردمك مرة أخرى على الجزء السفلي الأيسر من الغلاف الخلفي الخارجي .
و ضرورة إيداع نسختين من العمل في مكتبة الملك فهد الوطنية فور الانتهاء من طباعته، بالإضافة إلى إيداع نسخة الكترونية من العمل مخزنة على قرص مدمج (CD) وشكرا ،،،

Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

Edited by Foxit PDF Editor
Copyright (c) by Foxit Corporation, 2003 - 2010
For Evaluation Only.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف النبيين نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن لغة العرب قد تميزت بمميزات عظيمة؛ فهي أكثر اللغات ألفاظًا، وأعظمها معاني، بل إن اللفظ الواحد قد يحمل في طياته معاني متعددة.

لأجل هذا وغيره اختارها الله سبحانه لأن تكون لغة القرآن، فأنزل بها كتابه، وجعل خاتم رسله وصَفِيَّه من خلقه يتكلم بها.

قال تعالىٰ عن القرآن: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف:٣].

فأي فضيلة للغة أعظم من هذه الفضيلة؟ وأي منزلة لها أعظم من هذه المنزلة؟

فلغة العرب هي لغة القرآن.

وقد حظيت هذه اللغة بالصفاء والنقاء؛ حتىٰ انتسب إليها من أراد تشويهها ممن فسدت عقائدهم بسبب تلقيهم أصول فلاسفة أهل اليونان.

فأحدثوا في اللغة ما ليس منها، وجعلوا ما أحدثوه مطية للتلبيس علىٰ الناس في عقائدهم، فصاروا يتحكمون في اللغة علىٰ حسب أهوائهم، وما اقتضته عقولهم.

كل ذلك نُصرة لمذهبهم، وخدمة لعقيدتهم.

ومما أدخلوه في لغة العرب وهي منه براء: المجاز الذي اصطلحوا عليه.

وقد يَسَّر الله هذه الرسالة[1] ذبًّا عن لغة القرآن، وحفظًا لها من عبث أهل الكلام.

(١) وهي في الأصل محاضرة ألقيتها، فأسأل الله أن ينفع بها.

ورأيت أن أجعلها في خمسة مباحث علىٰ النحو الآتي:

المبحث الأول: بيان أن المجاز مجرد اصطلاح.

المبحث الثاني: تعريف المجاز، ونقضه.

المبحث الثالث: بيان علامات المجاز، ونقضها.

المبحث الرابع: شبهات، والجواب عنها.

المبحث الخامس: المجاز لا مدخل له في باب صفات الله.

هذا، وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويدخره لي يوم الدين، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتىٰ الله بقلب سليم.

البريد الإلكتروني
Abuasmaa12@gmail.com
الموقع
www.alngar.com

المبحث الأول
بيان أن المجاز مجرد اصطلاح

إن تقسيم الألفاظ إما أن يكون راجعًا إلىٰ اللغة، أو إلىٰ الشرع، أو إلىٰ العقل، أو إلىٰ العرف.

والأصل في الألفاظ اللغوية أن يكون المرجع في تقسيمها إلىٰ اللغة، والألفاظ الشرعية إلىٰ الشرع، والعرفية إلىٰ العرف.

وأما العقل فهو يقيس النظير علىٰ النظير، ولا مدخل له في اللغات.

وتقسيم الألفاظ ومدلولاتها إلىٰ حقيقة ومجاز: إما أن يكون عقليًّا، أو شرعيًّا، أو لغويًّا، أو اصطلاحيًّا.

فلا يخلو من هذه الأمور الأربعة.

سؤال: تقسيم الألفاظ ومدلولاتها إلىٰ حقيقة ومجاز هل هو عقلي؟

الجواب: لا؛ لأن العقل لا مجال له في معاني الألفاظ، وتخصيصها بمدلول مُعَيَّن، وإلا كانت اللغات مُتَّحدة.

سؤال آخر: هل هو شرعي؟ بمعنىٰ: هل جاءت النصوص الشرعية بتقسيم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز؟

الجواب: لا، لم تأتِ الشريعة بذلك، ولا حتىٰ أشارت إليه.

سؤال آخر: هل هو لغوي؟

الجواب: لا، لم يثبت عن أحد من أئمة اللغة كالخليل، وسيبويه، وغيرهما أنه قسم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز، بل ولا حتىٰ عن العرب المحتج بهم.

ومن زعم غير ذلك فليأتنا ببيت واحد عنهم فيه التصريح بتقسيم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز، أو يأت بنقل عن أئمة اللغة

في تقسيم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز.

فلم يبقَ إلا أن يقال: هو اصطلاحي.

سؤال: ما معنىٰ الاصطلاحي؟

الجواب: تعارف واصطلح عليه بعض الناس.

إذن؛ تقسيم الألفاظ إلىٰ حقيقة ومجاز هو: تقسيم اصطلاحي وهذا الاصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة، فلم يكن يُعرف لا في عهد الصحابة، ولا في عهد التابعين، ولا في عهد أتباع التابعين.

ولو كان خيرًا لسبقونا إليه.

فإن قيل: متىٰ نشأ هذا المصطلح؟

قيل له: هو مصطلح حادث، نشأ من جهة المعتزلة.

فمن أوائل مؤسسي ما يعرف بعلم البلاغة هو: الجاحظ المعتزلي، ثم عبد القاهر الجرجاني الأشعري.

فعلم البلاغة الذي من أبوابه المجاز نشأ في أحضان

المعتزلة، وترعرع بين يدي الأشاعرة.

ويكفي هذا في بطلانه لمن تدبر، وعرف أصول المعتزلة والأشاعرة.

فإن قيل: كونه اصطلاحيًّا لا مُشَاحَّة فيه.

قيل له: هذا المصطلح لو كان حقًّا في نفسه لكان صحيحًا، ومجرد تأخر الاصطلاح لا يدل علىٰ فساده.

لكن مصطلح المجاز فاسد في نفسه؛ لأنه مبني علىٰ مقدمة وهمية ذهنية كما سيأتي، وفاسد أيضًا من جهة لوازمه؛ لأنه رجع علىٰ اللغة بالحكم عليها، وعلىٰ الألفاظ الشرعية بالنقض.

فليته وقف عند كونه مصطلحًا؛ لكنهم عدوا ذلك إلىٰ أن افتروا به علىٰ اللغة العربية، فصاروا يحكمون به علىٰ معاني الألفاظ علىٰ حسب أهوائهم؛ بدعوىٰ المجاز.

فما تأباه عقولهم يحكمون عليه بأنه خلاف الأصل.

ولهذا عبثوا في اللغة، ونقلوها عن أصلها.

حتىٰ لو بعث الله أعرابيًّا فقرأ ما أحدثه المعتزلة لما عرف لغته، ولاحتاج أن يراجع قواميس المعتزلة ومن تأثر بهم حتىٰ يفهم معاني الألفاظ.

ولهذا أقول: مصطلح نشأ من جهة المعتزلة أيكون حقًّا؟

الجواب: **لا يكون حقًّا**، ويكفي في بطلانه أنه نشأ من جهة المعتزلة، وهي فرقة لا يوثق بها، أدخلت في لغة العرب ما ليس منها؛ من أجل خدمة عقيدتها.

فجعلوا الأصول العقلية هي الأصل في اللغات والعقائد.

فإن قيل: ما سبب إحداثهم للمجاز؟

قيل له: **سبب إحداثهم للمجاز**: أنهم لما رأوا أن النصوص الشرعية معارضة لعقائدهم الفاسدة لجئوا إلىٰ اللغة، فأحدثوا فيها ما لا يعرفه العرب، ولا خطر لهم علىٰ بالٍ.

وللأسف صار ما أُحدث في اللغة عند كثير من الناس هو اللغة؛ نظرًا لأنه لم يعرف في الجملة من أَلَّف في اللغة إلا من كان معتزليًّا، أو متأثرًا بهم.

قال إبراهيم الحربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء، إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سُنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي»[١].

❊ ❊ ❊

(١) «تاريخ بغداد» (١٠/ ٤١٨ - ط دار الكتب العلمية).

المبحث الثاني
تعريف المجاز، ونقضه

هذا المجاز الذي اصطلح عليه المتكلمون عَرَّفوه بقولهم: هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضِع له أولًا.

شرح التعريف وتحليله:

المجاز عندهم مبني علىٰ وضعين؛ وَضعٍ أول، ووَضعٍ ثانٍ.

فأجزاء التعريف هي:

- لفظ.

- استعمال .

- وضع أول.

- وضع ثانٍ.

ومعناه: أن العرب اجتمعوا، فاتفقوا فيما بينهم علىٰ وضع معنىٰ للفظ، ثم استعملوا اللفظ لذلك المعنىٰ.

مثلًا: الأسد وضعوه للحيوان المفترس، ثم استعملوه في هذا المعنىٰ.

فهذا يسمىٰ بالوضع الأول.

ثم اجتمعوا بعد ذلك، فوضعوا للفظ معنىٰ آخر، ثم استعملوا اللفظ لذلك المعنىٰ.

مثلًا: استعملوا الأسد في الرجل الشجاع.

وهذا يسمىٰ بالوضع الثاني.

فالمجاز مبني عندهم علىٰ إثبات وضعين، هذان الوضعان انبنىٰ عليهما الاستعمال!

نقض هذا التعريف:

ما قالوه غير واقع، وهو قضية وهمية ذهنية.

يتضح ذلك بسؤالنا لهم: متىٰ اجتمع العرب؟ وأين اجتمعوا؟ ومن حضر الاجتماع؟ ومن نقله؟

هل هناك أجوبة علىٰ هذه الأسئلة؟

الجواب: لا.

هل العرب اجتمعوا فوضعوا وضعًا أولًا ثم ثانيًا؟

الجواب: لا.

وهذه الأسئلة تنقض المجاز من أصله، وتُبيِّن أنه مجرد وهم وخيال لا حقيقة له.

وإنما المعروف عن العرب أنهم استعملوا الألفاظ فيما عنوه من معانٍ، من غير أن يسبقه وضع.

فالإلهام كافٍ في اللغة.

وإذا كان الوضع وهميًّا ترتب عليه أن يكون الاستعمال والقرينة أيضًا وهميين؛ لأن الاستعمال عندهم مبني علىٰ الوضع، والقرينة أيضًا مبنية علىٰ الوضع.

وهذا ينفي المجاز من أصله.

فليس هناك وضع، وإنما هو استعمال أهل اللغة، فاستعملوا هذا، واستعملوا هذا.

ومن التحكم: أن يُجعل أحد الاستعمالين حقيقة، والآخر مجازًا.

وكثرة الاستعمال وحدها لا تكفي في جعل أحدهما حقيقة، والآخر مجازًا.

ولو قلبت عليهم القضية، فجُعل ما ادعوا أنه مجاز حقيقة، وما ادعوا أنه حقيقة مجازًا؛ لما استطاعوا أن يجيبوا علىٰ ذلك جوابًا صحيحًا، ولما استطاعوا أن يدللوا علىٰ ما ذهبوا إليه بالنقل عن أئمة اللغة، فضلًا عن العرب المحتج بأقوالهم.

المبحث الثالث
بيان علامات المجاز، ونقضها

قد جعل المتكلمون للمجاز علامات بها يُعرف.

فإن قيل لهم: ما هي علامات المجاز الذي اصطلحتم عليه؟

قالوا: ما سبق إلىٰ الذهن أولًا فهو حقيقة، وما سبق إلىٰ الذهن ثانيًا فهو مجاز.

مثلًا: إذا قلنا: الأسد، فالذي يتبادر إلىٰ الذهن أولًا منه: الحيوان المفترس، فهذا حقيقة، والذي يتبادر إلىٰ الذهن ثانيًا، هو: الرجل الشجاع، وهذا مجاز.

وبنوا هذه العلامة علىٰ أصل فاسد، وقضية وهمية ذهنية وهي: تجريد اللفظ عن القرائن، والنطق به وحده.

يعني: أن العرب يطلقون الأسد هكذا من غير سباق ولا لحاق.

ويَرِد عليهم هذا السؤال: هل هذا موجود في لغة العرب؟ هل العربي يطلق الأسد ويسكت؟

الجواب: لا، بل لابد أن يسوقه في كلام مفيد.

إذن؛ لا يكون الكلام مفيدًا إلا إذا تركبت الألفاظ مع غيرها.

ولا يعرف عن العرب أنهم تكلموا بألفاظ ليست مركبة، فالعرب لا يتكلمون إلا بكلام مفيد.

فالمجردات اللفظية لا وجود لها في لغة العرب، بل لا وجود لها إلا في الذهن، فرجع تقريرهم إلىٰ مسألة ذهنية لا حقيقة لها في الخارج.

إذا كان ذلك كذلك؛ فهل هذه العلامة التي ادعوها صحيحة؟

الجواب: لا؛ لأنه لا يتبادر إلىٰ الذهن إلا ما دل عليه السياق،

وبالتالي ينقض عليهم دعوىٰ المجاز من أصله، ويبين أنه أمر وهمي، مبني علىٰ أمور وهمية.

مثلًا: لو قلت: رأيت أسدًا يركب حصانًا.

سؤال: ما الذي يتبادر إلىٰ الذهن من لفظ الأسد هنا؟

الجواب: الرجل الشجاع، لا يتبادر إلىٰ الذهن إلا الرجل الشجاع، فيكون حقيقة، وليس هناك مجاز.

هم ماذا يقولون؟

يقولون: لا، الذي يتبادر إلىٰ الذهن من الأسد أولًا الحيوان المفترس، إلا أن هناك قرينة استدعت صرف اللفظ عن ظاهره إلىٰ المجاز.

ونرد عليهم: أن هذا ليس بصحيح؛ لأن الذي يتبادر إلىٰ الذهن هو ما دل عليه السياق، وهو حقيقة وليس بمجاز.

قد يقول قائل: الخلاف هنا لفظي؟

قيل له: ليس لفظيًّا؛ لأنهم بناء علىٰ دعوىٰ المجاز صاروا

يتحكمون بمعاني الألفاظ بحسب أهوائهم، بدليل أنهم جعلوا القرينة الصارفة هي القرينة العقلية، **وبها نفوا صفات الله، وحرفوها عن معانيها**.

فما لم يوافق أهواءهم يدَّعون فيه المجاز، ثم يصرفونه عن ظاهره، فليس هناك صارف في الحقيقة إلا الهوىٰ، وما استقرت عليه عقولهم الفاسدة.

ثم إن العرب يستعملون الألفاظ في تراكيبها، والألفاظ حال التركيب لا ينظر فيها إلىٰ الأفراد.

فلما يقولون: رأيت أسدًا يركب.

فإن العربي لا ينظر إلىٰ لفظ الأسد مجردًا، وإنما ينظر إليه مع غيره، فلا يتبادر إلىٰ ذهنه من الأسد إلا الرجل الشجاع في مثل هذا السياق.

وهذه قضية مهمة ينبغي أن يتفطن لها.

كذلك جعلوا من علامات المجاز: صحة نفيه.

يعني لو قلت: رأيت أسدًا يمشي، ثم قلت: لم أَرَ أسدًا، فما المراد بقولي: لم أرَ أسدًا؟

الجواب: نفي الوضع الأول، وهو الحيوان المفترس، لكني رأيت رجلًا شجاعًا.

فيقال ردًّا عليهم: هذه الصحة؛ هل هي صحة أهل اللسان؟ هل العربي هو الذي نفىٰ؟

الجواب: لا، لم يثبت ذلك عن أئمة أهل اللغة.

هل هو راجع للشرع؟

الجواب: لا.

إذن؛ ما بقي إلا أن يكون اصطلاحًا، والاصطلاح لا يكون حكمًا علىٰ الألفاظ.

فإن قيل: ما وجه التحكم بالمجاز علىٰ اللغة؟

قيل له: وجه التحكم بالمجاز علىٰ اللغة أنهم:

أولًا: يجعلون ما ليس بمجاز مجازًا؛ حتىٰ يتسنىٰ لهم تأويله.

ثانيًا: ليس لهم ضابط إلا الهوىٰ.

ثالثًا: أن النفي عندهم راجع إلىٰ القرينة العقلية.

فلعبوا في الألفاظ وخصوصًا الشرعية علىٰ حسب عقولهم وأهوائهم.

فهذا المجاز الذي كثر الكلام حوله: إنما أنشأه المعتزلة من أجل رد نصوص الصفات؛ بحجة القرينة العقلية.

فالمجاز مطية اتخذها أهل الكلام؛ لنفي صفات الله ﷻ.

❊ ❊ ❊

المبحث الرابع
شبهات، والجواب عنها

*** الشبهة الأولىٰ: أنه أسلوب من أساليب أهل اللغة:**

قد يقول قائل: أليس المجاز أسلوبًا من أساليب العرب؟

فلماذا لا نقول: الخلاف بيننا وبينهم لفظي؟

يقال له: ليس الخلاف لفظيًّا، ولا هو أسلوب من أساليب العرب بالاصطلاح الذي عَنَوه.

فالمتكلمون في دلالة الألفاظ لا ينظرون إلىٰ فهم مراد المتكلم، كما أنهم لا يتبعون العرب في فهمهم للألفاظ، وما دل عليه السياق، وإنما هم يحكمون علىٰ ألفاظ العرب بالقرينة العقلية.

يتضح هذا بالمثال: في قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢].

فالعرب يستعملون هذا الأسلوب في الدلالة علىٰ المعنىٰ المتبادر إلىٰ الذهن، فهم يبينون مرادهم في أثناء كلامهم.

والله سبحانه قد بين مراده في أثناء كلامه.

ولهذا لا يتبادر إلىٰ ذهن العربي من لفظ القرية في هذا السياق إلا السكان.

فيأتي هؤلاء الذين يدعون المجاز، فيتحكمون في الألفاظ بعقولهم، فيدعون أن العرب وضعت للقرية معنىٰ أول وهو الجدران، ويستحيل عقلًا أن تسأل الجدران، فتعين حمل اللفظ علىٰ معنىٰ آخر، أو دعوىٰ أن هناك مجازًا بالحذف.

وهذا كله لا حقيقة له، ولم يخطر في بال العربي.

فالمجاز عند المتكلمين مبني علىٰ الوضع الأول والوضع الثاني، وهذا خيال لا حقيقة له في لغة العرب.

ومبني أيضًا علىٰ المجردات اللفظية، وهذا وهم أيضًا.

وهو يفتح شرًّا عظيمًا علىٰ اللغة -وقد فُتح- أن من لم يعجبه معنىٰ للفظ، فيدعي أن العقل يمنعه فيصرفه عن ظاهره.

فلا يبقىٰ في اللغة حجة!

وبالتالي لا يصح أن يكون الخلاف لفظيًّا، وإنما الخلاف جوهري، فهذا لا حقيقة له في لغة العرب، وإنما كلام أهل اللغة يُعرف باعتبار السياق؛ لأن العرب لا يتكلمون إلا بكلام مفيد، بينوا فيه مرادهم بحسب السياق.

وكثير ممن يدافع عن المجاز في لغة العرب من أهل السنة لم يتصوروا أقوال أهل الكلام حق التصور، ولم يدركوا المقدمات الخيالية التي بنوها علىٰ إثبات المجاز، ولم يدركوا أيضًا اللوازم الباطلة التي تلزم من أثبت المجاز.

ولهذا نقول لهم: إذا أثبتم لنا من لغة العرب الوضعين، والمجردات اللفظية، وجواز استخدام القرينة العقلية في تعيين

ما دل عليه اللفظ من معنىٰ نسلم لكم أن الخلاف لفظي في غير باب الصفات.

فهذه أمور ثلاثة يتوقف عليها صحة المجاز من عدمه.

*** الشبهة الثانية: ثبت التصريح بالمجاز عن أئمة أهل السنة:**

فإن قال قائل: ألم يُؤلِّف أبو عبيدة كتابا سماه «مجاز القرآن»، وهو أحد أئمة السلف؟ وكذلك ألم يقل الإمام أحمد في كتابه «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [يس:١٢]: «هذا مجاز»؟

قيل له: مرادهم بإطلاق لفظة (مجاز)؛ ليس المجاز الذي اصطلح عليه المعتزلة ومن وافقهم، وإنما مرادهم بالمجاز: ما تُجَوِّزه اللغة، ففرقٌ بين معنىٰ المجاز عند أئمة السلف، وعند المعتزلة المبني علىٰ المقدمات الوهمية.

*** الشبهة الثالثة: الاستدلال ببعض النصوص الشرعية علىٰ إثبات المجاز، والجواب عنها:**

أولًا: قوله تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].

ويجاب عن هذا: أن هذا أسلوب عربي، فالعربي لا يتبادر إلىٰ ذهنه من الآية إلا سؤال أهل القرية.

ولا يتبادر إلىٰ ذهنه أولًا الوضع الأول وهو الجدران، ثم يمنع من حمل اللفظ عليه القرينة، فينتقل إلىٰ الوضع الثاني، هذا كله لا يعرفه العربي، وإنما الذي ينقدح في ذهنه ابتداء من هذا الأسلوب: أهل القرية. **هذا من وجه.**

ومن وجه آخر: فإن القرية أصلها من «قري» ويعود معناها في اللغة إلىٰ الجمع والاجتماع.

فالقرية فيها حالٌّ -وهم السكان-، وَمَحَلٌّ -وهو المكان-، فتارة تُطلق ويراد بها الحالُّ، وتارة تُطلق ويراد بها المحَالُّ،

والذي يحدد ذلك السياق.

ومن أمثلة إطلاقها علىٰ الحال: قوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِۦ فَحَاسَبْنَٰهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَٰهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق:٨].

ومن أمثلة إطلاقها علىٰ المحل: قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة:٢٥٩].

ثانيًا: قوله تعالىٰ: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [الكهف:٧٧]. فهل للجدار إرادة؟

فيجاب عنه: نعم، للجدار إرادة تليق به وتناسبه، كما أثبت الله للجمادات التسبيح في قوله تعالىٰ: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء:٤٤]. وهو تسبيح يليق بهم.

وكما أثبت الله لهم خشوعًا في قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۚ وَتِلْكَ

﴿ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر:٢١]. وهو خشوع يليق بهم.

لكن هنا مسألة لابد أن نفهمها -وهي التي غفل عنها أهل الكلام، وغيرهم-، وهي: أن الألفاظ العربية لها معنىٰ كلي عام، يشترك فيه كل من تسمَّىٰ بذلك اللفظ.

فالمعنىٰ العام للإرادة: الميل، والميل يوجد في الإنسان، ويوجد في غيره، لكن الميل في الإنسان يناسب ذاته، والميل في الجماد يناسب ذاته.

فالإرادة في الجماد حقيقة وليست مجازًا.

وغلط علىٰ لغة العرب من زعم أن حقيقة الإرادة خاصة بالإنسان؛ وإنما المعنىٰ الكلي يدخل فيه الإنسان، ويدخل فيه غير الإنسان من الجمادات وغيرها.

ومن هذا الباب: وصف خالد بن الوليد بأنه سيف من سيوف الله.

فلا يفهم العربي من هذا الوصف أن خالد بن الوليد حديدة حادة تقطع، فهذا لا ينقدح في أذهان أحد إلا الأعاجم.

أما العربي فيدرك أن للسيف معنىٰ كليًّا اشترك فيه خالد مع الحديدة التي بها يُقطع.

فالسيف في اللغة يرجع إلىٰ امتداد في الشيء وطول، ومنه سُمي السيف سيفًا، كما ذكر ذلك ابن فارس.

ولما كان خالد نكأ بالأعداء، وقتل منهم أكثر مما قتل غيره، سماه النبيﷺ سيفًا.

ومن هذا الباب أيضًا: قول الله -جل وعلا-: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا﴾ [الإسراء:٢٤].

فهل للذل جناح؟

والجواب: ليس الجناح في لغة العرب ما تراه من جناح الطائر، وإنما الجناح له معنىٰ كلي إذا أضيف للطير ناسب ذاته،

وإذا أضيف للذل ناسب الذل.

كما لو قلت: يد الباب، ويد الفيل، ويد الإنسان، فهل معنىٰ يد الباب غير معنىٰ يد الإنسان، غير معنىٰ يد الفيل؟

الجواب: لا، فكلهم يشتركون في المعنىٰ العام، لكن هذا المعنىٰ لما أضيف إلىٰ الباب ناسب الباب فكان من حديد، أو خشب، ولما أضيف إلىٰ الفيل ناسب الفيل، فكانت يده كبيرة ضخمة، ولما أضيف إلىٰ الإنسان ناسب الإنسان، فكانت من دم ولحم، ونحو ذلك.

سؤال: هل اختلف المعنىٰ؟

الجواب: لم يختلف، فهو في الباب حقيقة، وفي الإنسان حقيقة، وفي الفيل حقيقة .

وكذلك الجناح، فهو في الذل حقيقة، وفي الطير حقيقة.

ومن هذا الباب أيضًا: قول الله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

فالمعنىٰ الكلي الذهني لليد المضافة إلىٰ الله هو نفس معنىٰ اليد المضافة إلىٰ الإنسان، لكن كيفية يد الله -جل وعلا- وحقيقتها مخالفة لكيفية يد الإنسان وحقيقتها؛ لأن ذات الله مخالفة لذات الإنسان.

وإضافة اليد لله حقيقة، وإضافة اليد للإنسان أيضًا حقيقة.

وقس علىٰ ما ذكرتُ بقية الأمثلة التي تُذكر في باب المجاز، واستصحب هذا الأصل فإنه مهم.

❊ ❊ ❊

المبحث الخامس
المجاز لا مدخل له في باب صفات الله

لو سلمنا جدلًا أن في اللغة مجازًا، فصفات الله لا يدخلها المجاز من عدة جهات:

الأولىٰ: أن الله أضاف الصفات إلىٰ نفسه، وهذه الإضافة تمنع التأويل ودعوىٰ المجاز؛ لأنها نص.

ولا أحد أعلم بالله من الله سبحانه.

الثانية: تعاضدت النصوص في إضافة الصفات إلىٰ الله من غير أن يأتي نص واحد أن الإضافة هنا لا تقتضي أن يكون متصفًا بالصفات، فدل ذلك علىٰ أن الله متصف بها حقيقة.

الثالثة: المجاز يدخل علىٰ الظاهر دون النص.

وكون الألفاظ نصًّا؛ تُعرف بشيئين:

١- المعنىٰ الذي لا يحتمل غيره بالوضع، مثل: عشرة، فهي لا تحتمل غيرها.

٢- ما استطرد علىٰ طريقة واحدة في إثبات مدلول واحد، فهذا لا يدخله المجاز.

وهكذا صفات الله، هي نص، حيث تنوعت الطرق في إثباتها فصارت نصًّا لا يدخلها المجاز.

فإن قال قائل: من صفات الله القرآن، فهل في القرآن مجاز؟

قيل له: عرفنا فيما تقدم أن المجاز الاصطلاحي مبني علىٰ إثبات وضعين: أول، وثانٍ، فلا يقوم المجاز إلا عليهما.

وعليه؛ فإثبات المجاز في القرآن مبني علىٰ إثبات أن كلام الله مخلوق؛ إذ إنه لا يتصور علىٰ من يثبت أن كلام الله غير مخلوق أن يثبت الوضعين؛ لأن كلام الله أزلي من جهة نوعه

وليس فيه أنه وضع ألفاظًا لمعانٍ، ثم نقلها إلىٰ معانٍ أخرىٰ، ولم يكن أيضًا كلامه تابعًا لأوضاع خلقه.

بل لا يستقيم حتىٰ علىٰ أصل الأشاعرة الذين يزعمون أن كلام الله معنىٰ واحد لا يتعدد، وإن تعددت العبارات، إلا أن هذه العبارات هي دالة علىٰ المعنىٰ القائم في نفس الله، وليس فيها وضع أول، ولا ثانٍ.

فلابد أن ينتبه أهل السنة لهذا المعنىٰ، حتىٰ لا يأتي أحد ويدعي أن في القرآن مجازًا.

❊ ❊ ❊

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات، وبتوفيقه وتيسيره تُقضَىٰ الحاجات، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وفي نهاية هذا البحث أذكر أهمَّ النَّتائج التي تضمنها هذا الموضوع:

أولًا: أن المجاز مبني علىٰ أربع قضايا وهمية:

الأولىٰ: إثبات الوضع الأول، والوضع الثاني.

الثانية: إثبات المجردات اللفظية.

الثالثة: استعمال القرينة العقلية في تعيين معاني الألفاظ.

الرابعة: نفي أن يكون للألفاظ العربية التي ادعوا فيها المجاز معنىٰ كليٌّ، الذي يشترك فيه كل من أطلق عليه هذا اللفظ، ويكون حقيقة في كل من أضيف إليه.

ثانيًا: لا مدخل للمجاز في صفات الله.

ثالثًا: إثبات المجاز في القرآن مبني علىٰ إثبات أن كلام الله مخلوق.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

المبحث الأول: بيان أن المجاز مجرد اصطلاح..... ٩

المبحث الثاني: تعريف المجاز، ونقضه.....١٥

المبحث الثالث: بيان علامات المجاز، ونقضها ١٩

المبحث الرابع: شبهات، والجواب عنها ٢٥

* **الشبهة الأولى**: أنه أسلوب من أساليب أهل اللغة.....٢٥

* **الشبهة الثانية**: ثبت التصريح بالمجاز عن أئمة أهل السنة.....٢٨

* **الشبهة الثالثة**: الاستدلال ببعض النصوص الشرعية

علىٰ إثبات المجاز، والجواب عنها ٢٩

المبحث الخامس: المجاز لا مدخل له في باب صفات الله ...٣٥

الخاتمة.....٣٨

الفهرس ٤٠

❊ ❊ ❊

من إصدارات المؤلف

أولًا: ما يتعلق بالإيمان بالله:

- تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد.
- حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم.
- أسئلة مهمة متعلقة بالشرك الأصغر والجواب عنها.
- القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية.
- موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.
- شرح قواعد الأسماء والصفات.
- شرح ضوابط الصفات.
- تحقيق معنىٰ الصورة في قولهﷺ: «**خلق آدم علىٰ صورته**».
- أثر الإيمان بصفات الله في سلوك العبد.

ثانيًا: ما يتعلق ببقية أركان الإيمان:

- حقيقة الملائكة.
- الإيمان بالكتب بين إثبات السلف وتعطيل أهل الكلام.
- المباحث العقدية المتعلقة بالإيمان بالرسل.
- الإيمان بما بعد الموت (مسائل ودلائل).
- قواعد أهل الأثر في الإيمان بالقدر.

ثالثًا: ما يتعلق بالدفاع عن مذهب السلف، وشروح ما كتبوه:

- فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام.
- حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف.
- تبصير الخلف بضابط الأصول التي من خالفها خرج عن منهج السلف.

- تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ.

- براءة أئمة السلف من التفويض في صفات الله.

- الأجوبة السنية علىٰ افتراءات الأشعري سعيد فودة في نقض التدمرية.

- شرح مقدمة ابن أبي زيد القيرواني.

رابعًا: ما يتعلق بأصول الفقه:

- القواعد الأصولية التي تُبنىٰ عليها ثمرة عملية.

- شرح الورقات في أصول الفقه.

اللهم اجعل ذلك خالصًا لوجهك الكريم، وانفع به المسلمين